مخطىء . ومن غير الممكن ربط التدهور بهذه الشخصية أو تلك ، وانما بالوضع السياسي . والحل السياسي فقط يسبب هدوء الوضع أو تطرفه . وان الحل الحالي لسياسة اليد القوية هو حل مؤقت ، واذا ما اتخذ لفترة طويلة ، ستتطلب الحاجة زيادة حدته وتطرفه كل مرة » (**المصدر نفسه**) .

ردود فعل سكان المناطق : على الرغم من كل الاجراءات القمعية والتعسفية التي اتبعتها سلطات الاحتلال اثر عملية الخليل ، فان وتيرة تصعيد النضال اليومي بكافة اشكاله لم تتأثر ، تضامناً مع سكان الخليل المحاصرة ، وتأكيداً على ارادة الشعب الفلسطيني في رفض الوجود الاسرائيلي ذاته .

وفي هذا الاطار ، جرت مظاهرات واضرابات يوم ٥/٣ في القدس الشرقية ونابلس وعنبتا وطولكرم « بسبب طرد رئيسي بلديتي الخليل وحلحول وقاضي الشرع في الخليل » (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٠/٥/٤) . وجرح مساء يوم ٥/٥ احد الجنود الاسرائيليين « عندما القيت قنبلة يدوية باتجاه دورية عسكرية في مخيم الدهيشة القريب من بيت لحم ، وفرض نظام منع التجول على المخيم » (« **دافار** » ، ١٩٨٠/٥/٦) . وفي مخيم اللاجئين « نور شمس » القريب من طولكرم « فرض نظام منع التجول بعد رشق السيارات الاسرائيلية بالحجارة » (« **عل همشمار** » ، ١٩٨٠/٥/٦) .

واعلنت بلدية غزة « الاضراب التجاري يوم ٥/٦ ، تضامناً مع بلديات الضفة الغربية » (ر . إ . إ . ، العدد ٢٠٤٨ ، ٥ و٦/٥/١٩٨٠ ، ص ٨) . وشهدت جميع مدن وقرى الضفة الغربية عمليات احتجاج مشابهة ، واستمر اضراب المعاهد والمدارس التربوية تضامناً وتأييداً للمواطنين الفلسطينيين في الخليل وللشخصيات الوطنية المبعدة من جبل الخليل .

ومن جهة أخرى ، ورغم الحظر المفروض على نشاط اعضاء لجنة التوجيه الوطني ، فقد اصدرت اللجنة بياناً عبرت فيه عن أشد السخط والاستنكار لطرد الاخوة فهد القواسمة رئيس بلدية الخليل ، ومحمد حسن ملحم رئيس بلدية حلحول ، والشيخ رجب التميمي القاضي الشرعي لمحافظة الخليل . وربط البيان بين عملية الطرد وهدف السلطات تفريغ الارض المحتلة من قياداتها الوطنية ، والتمهيد لفرض الحكم الذاتي . وطالب البيان بإعادة المبعدين الى مدنهم ومراكز عملهم ، ورفع العقوبات الجماعية ضد الخليل وعنبتا ومخيمات اللاجئين (« **وفا** » ، ١٩٨٠/٥/٤ ، ص ١٢/١١) .

ورغم مرور اسبوع على حصار الخليل ، وعمليات القمع والاضطهاد التي مورست بعد العملية ، اعترفت المصادر الاسرائيلية بأن الهدوء لم يتحقق « بالرغم من الخطوات الاولى في سياسة اليد القوية . ففي القدس الشرقية استمر الاضراب التجاري لليوم السابع على التوالي ، وتعرضت كذلك السيارات الاسرائيلية للرجم بالحجارة » (ر . إ . إ . ، العدد ٢٠٥٢ ، ٩ و١٠/٥/١٩٨٠ ، ص ٣) . واضاف مراسل الاذاعة الاسرائيلية ان رؤساء البلديات يتحدثون بسرية بعد الاجراءات الاخيرة ، حيث قطعت خطوط الهاتف عن بيوتهم ، ومنعوا من عقد الاجتماعات أو الادلاء بتصريحات سياسية : « فالاتصالات بينهم تتم بأساليب غير مباشرة ، وبحذر مستمر ، من خلال التعاون مع منظمات وهيئات داخل اسرائيل . وبهذا تمكنت البلديات والمؤسسات ، حتى نهاية الاسبوع ، من اصدار بيان مشترك يدعو الى اعادة المطرودين ، [ويرفع] المبادىء المعروفة : لا للحكم الذاتي ، نعم لـ م.ت.ف. ، وللدولة الفلسطينية المستقلة » (**المصدر نفسه**) .

تأجيل الانتخابات البلدية

اصدر الحكم العسكري الاسرائيلي في المناطق المحتلة قراراً يوم ٤/١٢ بتأجيل انتخابات المجالس المحلية في الضفة الغربية . وهو ما كانت السلطات الاسرائيلية تلمح اليه منذ فترة طويلة ، حيث تربط هذا الموضوع بمفاوضات الحكم الذاتي الجارية بين مصر واسرائيل على ضوء اتفاقيات كامب ديفيد . وكان المفروض ان تنتهي فترة عمل المجالس الحالية في نيسان (ابريل) الماضي ، نظراً لانتهاء مدة عملها المقررة بأربع سنوات .

ولم يكن القرار الاسرائيلي مفاجئاً : لأن الجنرال بنيامين اليعازر ، قائد منطقة الضفة الغربية ، كان قد صرح في ٢٢ كانون ثاني (يناير) الماضي ، ان انتخابات السلطات المحلية المقرر ان تجري في ١٢ نيسان (ابريل) ، حسب القانون الاردني ، سوف تؤجل . لذلك فإن الاعلان الرسمي عن التأجيل لم يكن أمراً مستبعداً .

وتعترف الاوساط الاسرائيلية بأن الاعتبارات التي اتخذ على اساسها قرار التأجيل هي التالية :